

أشاد بدعم البلاد حكومة وشعباً للمنظمة في تنفيذ جميع أنشطتها ومشروعاتها

مدير «الكسو»: التعاون مع دولة الكويت نوعي ومستدام

سيتم إطلاق «منتدى القدس» بالتوازي مع الاحتفال بالكويت عاصمة الثقافة العربية وتنظيم نهائيات «الأسبوع العربي للبرمجة» أنشطة المنظمة تركز في الفترة الأخيرة على استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم ومواكبة التطورات التكنولوجية



المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الكسو» محمد ولد أحمد

ثمن المستوى الذي بلغه قطاع التعليم في دولة الكويت من حيث مواكبة التطور من خلال برامج تعليمية مساهمة للمستجدات نبارك مساهمات الكويت «المهمة جدا» في ملتقى «حماية التراث والممتلكات الثقافية في البلدان العربية أوقات الأزمات»

تونس - «كونا»: ثمن المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) محمد ولد أحمد أمس الاثنين «الدور البناء» الذي تؤديه دولة الكويت في المساهمة في رسم السياسات العامة للمنظمة وتنفيذ أنشطتها المختلفة فيما وصف التعاون بين الجانبين بأنه «نوعي ومستدام». وأشار ولد أحمد في لقاء مع (كونا) بدعم دولة الكويت قيادة وحكومة وشعباً للمنظمة بالإضافة إلى تعاون اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والثقافة والعلوم في تنفيذ جميع أنشطة (الكسو) ومشروعاتها في الكويت أو التي تشارك في إنجازها جهات ومسؤولون وخبراء من الكويت.

كما أشاد بالمستوى الذي بلغه قطاع التعليم في دولة الكويت من حيث مواكبة التطور التعليمي من خلال التخطيط والتنفيذ والمتابعة لبرامج تعليمية مساهمة للمستجدات العلمية والتكنولوجية والنووية الرقمية والتحول السريع في نظم التعليم العالمية تماشياً مع التوجهات الحديثة وتطبيق التعليم الإلكتروني والتقنيات الجديدة التي تساعد على تطوير المنظومة التربوية. وأشار ولد أحمد إلى أنه عاين ذلك خلال زيارته إلى دولة الكويت مؤخراً في إطار حضور إطلاق احتفالية (الكويت عاصمة الثقافة العربية لعام 2025) معتبراً أنها كانت مناسبة مميزة حيث سبقت هذه الاحتفالية استعدادات مكثفة من أجل إنجاح هذه الفعالية الثقافية العربية بامتياز.

وتناول مدير عام (الكسو) أهمية الدور الكويتي في أنشطة المنظمة قائلًا إن من المشاريع «التي نعلق عليها آمالاً كبيرة مبادرة دولة الكويت لتنظيم مؤتمر دولي

استرشادي يحدد المبادئ الأخلاقية والقيمية لتطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يخدم الإنسان ويحترم خصوصيات المجتمعات العربية. وقال ولد أحمد «بعد هذا الميثاق تجسيدا للالتزامنا الجماعي بتوظيف الذكاء الاصطناعي بصورة عادلة وأمنة وبشمولية ويعزز مكانة دولنا العربية في صياغة مستقبل التكنولوجيا العالمية».

ولفت إلى أن ذلك يأتي إضافة إلى (الأسبوع العربي للبرمجة) الذي استقطب أكثر من ثلاثة ملايين طفل عربي على مدار دوراته السابقة وربط التعليم بالإبداع من خلال مشروعات تتناول الذكاء الاصطناعي بلغة مبسطة. وذكر أن الدورة الحالية لعام 2025 ستقام تحت شعار (البرمجة والذكاء الاصطناعي لخدمة الثقافة العربية) بالتعاون مع مبرة السعد الكويتية للمعرفة والبحث العلمي فيما ستحتضن دولة الكويت الحفل الختامي لهذه التظاهرة في نهاية عام 2025.

كما لفت إلى الإطار المرجعي للتحول الرقمي في الجامعات العربية الذي أطلق في أبريل الماضي واصفاً إياه بأنه يمثل خارطة طريق لإدماج التكنولوجيا في التعليم العالي بشكل متوازن وفعال يأخذ بعين الاعتبار الهوية الثقافية للمنطقة. وأكد أيضاً في هذا الصدد أهمية تنظيم المؤتمر السنوي الدولي العربي حول الذكاء الاصطناعي في التعليم لمناقشة أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في التعليم واستعراض التجارب الدولية والكويتية الناجحة في دعم الذكاء الاصطناعي في التعليم ودعم مبادرات تطوير الذكاء الاصطناعي بالغة العربية واستخداماته في التعليم والثقافة.

بالتوازي مع الاحتفال بالكويت عاصمة الثقافة العربية إلى جانب تنظيم نهائيات فعالية (الأسبوع العربي للبرمجة). وبخصوص أنشطة المنظمة وتركيزها في الفترة الأخيرة على استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم قال ولد أحمد إنه انطلاقاً من حرص (الكسو) على مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية فإنها جعلت من التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي محورا رئيسيا في استراتيجياتها وبرامجها.

وأضاف «لقد عملت المنظمة على تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات التعليم والثقافة والعلوم عبر مبادرات رائدة ومشاريع إقليمية تستهدف بناء القدرات وتوفير الأدوات الرقمية المفتوحة ودعم الابتكار في الأنظمة التعليمية».

واستعرض أهم البرامج التي أطلقت في هذا المجال على غرار (ميثاق الكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي) كإطار

للمانحين بشأن التعليم في الصومال».

كما لفت إلى مساهمات دولة الكويت «المهمة جدا» في الملتقى الإقليمي حول (حماية التراث والممتلكات الثقافية في البلدان العربية أوقات الأزمات) الذي عقد ببيروت مؤخراً بالتعاون مع التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع بالإضافة إلى استضافة الكويت اجتماعات لجنة الخبراء العرب في التراث الثقافي والطبيعي التابعة للمنظمة. وأوضح ولد أحمد أن المنظمة ستساهم في الفترة القادمة ببرامج وأنشطة سيتم تنفيذها في دولة الكويت ضمن فعاليات عاصمة الثقافة العربية لاسيما في المجالات التربوية والثقافية والعلمية والعلومية.

وأكد أنه تم إعداد عدد من الأنشطة بالتعاون مع اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والثقافة والعلوم لاسيما في ضوء التوأمة مع القدس كونها عاصمة دائمة للثقافة العربية. وبين أنه بهذه المناسبة سيتم إطلاق (منتدى القدس)

المخيزيم : ملتزمون

صادر عن الوزارة أمس الاثنين، عقب زيارته لمجمع الشقيا للطاقة الشمسية، برفقة وفد رفيع المستوى من جمهورية الصين الشعبية، برئاسة السفير الصيني لدى البلاد تشانغ جينواي، وحضور رئيس مجلس إدارة المجموعة الوطنية للاستثمار في الطاقة الكهربائية في باو تشن، وعدد من ممثلي الشركة. وذكر الوزير المخيزيم أن الاهتمام بهذه المشاريع يأتي في إطار تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبلاد، في الوصول إلى 30 في المئة من الطاقة المتجددة، بحلول عام 2030، ما يعزز أمن الطاقة ويحقق التنمية المستدامة.

واطلع الوفد على مكونات المشروع الذي يعتبر أول خطوة عملية نحو دمج مصادر الطاقة المتجددة في شبكة الكهرباء الوطنية، بقدرة إنتاجية تبلغ 70 ميغاوات من تقنيات متنوعة تشمل الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة وتوربينات الرياح.

شهد الزيارة وكيل الوزارة الدكتور عادل الزامل، ومدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية بالتكليف الدكتور فيصل الحميدان، وعدد من قياديي الوزارة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية.

«البلدي» أقر

استعمالها مخازن، فيما وافق المجلس على طلب الهيئة العامة للبيئة إلغاء القرار الخاص بتخصيص موقع مبنى مخفر الشويخ القديم في منطقة الشويخ الثالثة للهيئة.

«التربية»: الاختبار

وإدارة التربية الخاصة على أن يعقد الاختبار في مركز تدريب الجابرية خلال الفترة من 18 إلى 22 مايو 2025. وأفادت الوزارة إلى أن الاختبار سيكون لمدة ساعتين وربع الساعة، حيث ستقام الجلسات وفقا للفرقتين الصباحية والمسائية على أن تكون الفترة الصباحية من الساعة 9:00 صباحا إلى 11:15 صباحا، والفترة المسائية من الساعة 5:15 مساءً إلى 7:30 مساءً.

«التعليم العالي»

العلمي الدكتور نادر الجلال، بأهمية تطوير خدمات الوزارة الرقمية وتيسير الإجراءات على المراجعين. وأوضحت أن هذه الخدمة تمكن الطلبة من تقديم طلب المكافأة بكل يسر وسهولة، دون الحاجة لمراجعة الجهات المعنية حضوريا مؤكدة حرصها في التوسع بالخدمات الإلكترونية بالتعاون مع تطبيق «سهل»، بما يعزز من جودة وكفاءة العمل ويخلي طلععات المستفيدين.

«الداخلية»: ضبط

في بيان، أن الحملات تأتي ضمن خطة أمنية متكاملة لضبط العمالة السائبة ومتابعة أوضاع المقيمين المخالفين والتصدي للظواهر السلبية المرتبطة بالإقامات. ولفتت إلى أن الوزارة اتخذت الإجراءات القانونية بحق المخالفين وإحالتهم إلى جهة الاختصاص. وأكدت استمرار الوزارة بحملاتها الأمنية في جميع المناطق، مشددة على أن المحاسبة ستشمل العامل وصاحب العمل دون استثناء.

«حماس» أفرجت

صفقة تبادل ووقف إطلاق النار، وذلك رغم إعلان حكومة بنيامين نتانياهو تصميمها على مواصلة الحرب. وقالت حركة حماس بعد الإفراج عن عبيدان، إنها تحت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على مواصلة العمل لإنهاء الحرب، وإنها جاهزة للشروع في مفاوضات للوصول لاتفاق يؤدي لإسحاب الاحتلال وإنهاء الحصار وتبادل الأسرى وإعادة الإعمار».

تتمتات

وتابع في هذا الشأن: «وكما كنا مع الموقف العربي الذي صدر في القمة العربية ببيروت العام 2002 بالنسبة لحل الدولتين، فسنكون مع الموقف العربي الواحد الذي سيصدر عن القمة الذي نتمنى أن يصل إلى حل القضية الفلسطينية ولبنان سيكون داعما لهذا الموقف وإلى جانب أصدقائه وأشفاقته العرب».

واختمت الرئيس اللبناني اللقاء بتوجيه رسالة شكر إلى دولة الكويت على الدعوة الكريمة لزيارة الكويت، متمنيا لصاحب السمو أمير الكويت والشعب الكويتي المزيد من التقدم والنجاح في كل الخطوات التي يقومون بها..«ورسالتي اليوم هي نحن ننتظركم في لبنان، فلا ترددوا لأن لبنان والكويت تاريخ وحاضر ومستقبل زاهر لكلا الشعبين».

وجدد الدعوة للكويتيين إلى زيارة لبنان والاستثمار فيه معبرا من جديد عن «الشكر للكويت على رعايتها للبنانيين الموجودين فيها، والذين سساهموا في مساعدة أهلهم في لبنان، ونحن لا ننسى أن أول مهاجر لبناني للكويت كان العام 1915 منذ أكثر من مئة عام، كما أن أول طائرة لشركة طيران الشرق الأوسط حطت في الكويت في أربعينيات القرن الماضي».

10 ملفات يبحثها

وأكدت وزارة الخارجية الأميركية أن «زيارة الرئيس ترامب إلى السعودية ودول الخليج تبرز المكانة التي توليها الولايات المتحدة لعلاقاتها مع شركائها في الشرق الأوسط»، مشيرة إلى أن التنسيق مع السعودية عنصر أساسي في معالجة قضايا تتجاوز حدود الإقليم.

وتتصدر 10 ملفات، منها الأمن الإقليمي، والطاقة، والدفاع، والتعاون الاقتصادي، أجندة مباحثات ترامب مع القيادة السعودية وقادة دول الخليج، حيث تسعى واشنطن إلى تعزيز شراكها الاستراتيجية مع شركائها الخليجيين في ضوء المتغيرات الدولية المتسارعة. واعتبر الباحث الأمريكي في المجلس الأطلسي توم واريك، أن زيارة ترامب «تشكل فرصة مهمة لحوار مباشر من شأنه تعزيز التفاهات حول أولويات الملفات»، مضيفاً أن «بإمكان البلدين الدفع نحو مشاركة فاعلة في أمن المنطقة، خاصة فيما يتعلق بإعادة الإعمار وتحقيق سلام دائم في قطاع غزة».

ويؤيد مدير مركز التحليل السياسي والعسكري في معهد هرسون، ريتشارد ويتز، أن الزيارة تمثل «عادة ضبط للبوصلية الأميركية في الخليج، بعدما شهدت العلاقات بعض التوتر خلال إدارة الرئيس الديمقراطي جو بايدن»، لافتاً إلى أن ترامب «يسعى لبذل جهد أكبر لتعزيز الشراكة مع السعودية»، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وضبط أسعار الطاقة، ومواجهة التحديات المرتبطة بالصين وروسيا.

ويضيف ويتز أن زيارة ترامب الثانية إلى الرياض تعكس إدراكاً متزايداً بدور السعودية المحوري عالمياً، مشيراً إلى أن «الرياض اليوم ليست فقط عاصمة للقرار الإقليمي، بل باتت نقطة جذب للاستثمارات الدولية، ولاعباً أساسياً في الاستقرار العالمي».

وكان موقع «أكسيوس» الإخباري الأميركي قد كشف أن القمة الخليجية الأميركية في الرياض ستشهد استعراض الرئيس الأمريكي لرؤية بلاده تجاه ملفات الشرق الأوسط، مع تقديم تصور واضح لأولويات السياسة الخارجية لإدارته خلال السنوات المقبلة.

وتتوزع الملفات المطروحة على طاولة ترامب وقادة الخليج بين الأزمة الأوكرانية، والوضع في غزة، وتثبيت هدنة اليمن، وتعزيز وحدة سوريا، إلى جانب آليات التعاون في مجالات الدفاع والاستثمار والطاقة.

إلى ذلك، رحب مجلس الوزراء السعودي خلال اجتماعه الأسبوعي، برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بالزيارة الرسمية لرئيس أميركا دونالد ترامب إلى السعودية، معرباً عن تطلعه لأن تسهم الزيارة في تعزيز أواصر التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين الصديقين، وتطويرها

في مختلف المجالات؛ بما يحقق مصالحهما ورؤيتهما المشتركة، وفقاً لما ذكرته «واس».

أردد دائماً أن القرار اتخذ ولا عودة إلى الوراء، والجميع سيلمس التغييرات التي تحتاج إلى بعض الوقت لكنها تسير في المسار الصحيح».

وأشار الرئيس عون إلى أن لبنان كونه بلداً صغيراً ومتعددًا فهذا يميزه، كما يجعله أيضاً أحياناً عرضة لأن يكون ساحة للصراع لافتاً إلى أنه «لا توجد خلافات جوهرية بالنسبة للبنانيين إذا طبقنا الدستور».

وبين أنه كان هناك حوار ونقاش في النقاط الخلافية التي لا يستحيل الاتفاق عليها، «ولا أحد في لبنان يريد الحرب والكل متفهم لموضوع حصرية السلاح في يد الدولة اللبنانية».

وقال: «أردد دائماً كلمة الحوار لأنني مقتنع بأنه السبيل الوحيد للوصول إلى الهدف، كما أردت بأن الدبلوماسية هي الطريق لاستعادة سيادتنا كاملة وسرانا، وذلك عبر أصدقاء وأشقاء لبنان الذين يؤدون دوراً في شرح الواقع اللبناني الذي لا يحتمل الضغط عليه».

وشدد الرئيس عون على أن «هناك من يريد إنهاء ملف السلاح بسرعة، وأقول إننا نستطيع ذلك لكن من دون تسرع عبر الحفاظ على السلم الأهلي لأنه خط أحمر».

وذكر أنه منذ انتخابه في منصبه «9 يناير 2025 - بعد أكثر من عامين من شغور المنصب»، يعمل على إعادة لبنان إلى الحاضنة العربية، «وهذا ما أقوله في كل خطاباتي وأدعو إليه وأيضاً حريص على عودة العرب إلى لبنان واليوم بدأت مؤشرات هذه العودة».

وأفاد بأنه يقوم بجولات خليجية كما سيقوم بجولات عربية، من أجل تجاوز كل ما يعكر صفو العلاقات، «إننا اليوم في مرحلة جديدة، ولبنان ملتزم إلى جانب أشفاقته العرب وملتزم بالموقف العربي الموحد».

وأعرب الرئيس عون عن شكره لكل الدول العربية نظير مساهماتها واستجابتها لطلبات لبنان، مشدداً على أن «لبنان لا يمكن أن يكون لا مقراً ولا مقراً لأي إساءة لأي دولة عربية.. فهذا البلد الصغير يحمل رسالة للسلام والحياد..

ويكون مقراً وممراً للغة الحوار والتسامح والعيش معاً». وشدد على أن زيارته الخارجية تستهدف بناء جسور الثقة مع الدول، وإيصال صوت لبنان وإعادة وصل العلاقات «من خلال شرح ما نقوم به في لبنان من عمليات إصلاحية، وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، عبر إقرار قوانين إصلاحية، وانتشار الجيش والقوى الأمنية في مختلف المناطق اللبنانية وبدء عملية حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية».

ورداً على سؤال عن خطط جذب الاستثمارات الأجنبية إلى لبنان، قال عون إن العنوان الأساس في موضوع الاستثمار هو الإصلاح، «وقد بدأنا أولاً عبر القضاء لأن قانون

استقلالية القضاء والتشريكات القضائية هما الأساس في حماية استقرار الدولة من أجل تشجيع الاستثمار. وشدد كذلك على أن الأمن والقضاء يشكلان أساساً في هذا الشأن بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية والمالية، مشيراً إلى إعداد وإقرار قانون السرية المصرفية «وسنستكمل التعيينات في الإدارات عبر تعيين الهيئات الناطقة في كل القطاعات، لأن هناك شعوراً واسعاً في الإدارة كذلك تمرير قانون إعادة هيكلة المصارف».

وأضاف في هذا الشأن: «كما نحتاج إلى قانون الانتظام المالي المعروف بقانون الفجوة المالية وهو ما ستقوم به الحكومة ومن بعدها سينتقل إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره».

وشدد الرئيس اللبناني على أن العمل جارٍ بالتوازي في كل المشاريع الإصلاحية، من الأمن إلى القضاء إلى الإدارات والإصلاحات الأخرى وهي ورشة كبرى نعمل لإنجاحها..

وبسؤاله عن المفاوضات الجارية مع صندوق النقد الدولي، أوضح عون أن الصندوق بدأ من خلال زيارته الأخيرة الإعداد مع الحكومة من أجل توقيع اتفاق، «وأعتقد أن هناك زيارة ستكون في نهاية هذا الشهر لاستكمال التباحث فيما تحقق من أجل ذلك».

وبين الرئيس عون أن «القوانين الإصلاحية هي أحد شروط صندوق النقد الدولي من السرية المصرفية إلى إعادة هيكلة المصارف وقانون الانتظام المالي»، لافتاً إلى أن «هذا الملف تتم دراسته من خلال الحكومة والمستشارين والخبراء» و«هناك تعيينات ستحصل لمجلس الإنماء والإعمار ستمر عبر الآلية التي وضعها مجلس الوزراء».

ورداً على سؤال عن تطلعات لبنان حيال القمة العربية والقمة الاقتصادية والاجتماعية المزمع عقدهما في بغداد منتصف مايو الجاري، قال عون إن لبنان يقف إلى جانب أشفاقته العرب ويتبنى الموقف العربي في كل المسائل المطروحة.

الأمير وعون

بقرار بيان ظهر أمس، بين دولة الكويت وجمهورية لبنان الشقيقة، وترأس الجانب الكويتي فيها، صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، فيما ترأس الجانب اللبناني الرئيس جوزف عون، بحضور سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، ورئيس مجلس الوزراء بالإناابة الشيخ فهد اليوسف، وعدد من كبار المسؤولين في البلدين.

وأوضح وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ محمد العبد الله المبارك، أن جلسة المباحثات تناولت العلاقات الاخوية المتميزة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين، وسبل دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات، فضلاً عن بحث مستجدات الأوضاع في لبنان، والجهود المبذولة لتجديدها، والتأكيد على ان امام لبنان فرصة تاريخية لتجديد مستقبله، وتجاوز كافة التحديات الماضية، والبدء بعملية اعادة البناء والتطوير بما يحقق تطلعات الشعب اللبناني الشقيق إلى الامن والاستقرار كما تم بحث اهم القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل دعم مسيرة العمل العربي الموحد، واخر المستجدات على الساحتين الاقليميه والدولية.

وقد ساد المباحثات جو ودي عكس روح الاخوة التي تتميز بها العلاقة بين البلدين الشقيقين وروحيتها المشتركة في الميزان من التعاون والتدبير على مختلف المستويات في سياق متصل، أكد الرئيس اللبناني جوزف عون عمق العلاقات اللبنانية - الكويتية وأنها «التاريخ والحاضر والمستقبل الزاهر لكلا البلدين»، مثنياً للمواقف التاريخية لدولة الكويت تجاه لبنان.

وقال الرئيس عون في لقاء أجرته معه وكالة الأنباء الكويتية «كونا»، بمناسبة زيارته الرسمية إلى البلاد إن لقاءه مع سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، يأتي لشكر سموه على دور دولة الكويت التاريخي تجاه لبنان، ودورها الإيجابي في تسهيل الوصول إلى الحلول خلال الأزمات، كما دأبت على فعل ذلك منذ ما قبل اتفاق الطائف حتى اليوم، مستذكراً «أول مبادرة كويتية حميدة في لبنان في أبريل العام 1973 قبل نحو 52 عاماً».

وأضاف أن زيارته إلى دولة الكويت تتناول سبل تعزيز العلاقات الثنائية، «فنحن لدينا هم مشترك يتمثل في الوحدة الاخوية في بلدنا، كما تأتي الزيارة لدعوة صاحب السمو وكل الكويتيين إلى زيارة لبنان ليكون

الضيف صيفاً واعداً.. وهم لم يقصروا في هذا المجال». وأوضح أن دولة الكويت ساهمت في عدد كبير من المشاريع الإنمائية في لبنان منذ ستينيات القرن الماضي، مستذكراً أول قرض كويتي لمساعدة بيروت، عقب أشهر قليلة على استقلال الكويت «العام 1961».

وتوجه بالمبادرات المستمرة للكويت التي شملت تشييد صوامع القمح في مرفأ بيروت وإعادة الإعمار بعد العدوان الإسرائيلي العام 2006، وإعادة بناء بني تحتية في الضاحية الجنوبية لبيروت وفي جنوب لبنان، من شبكات الكهرباء إلى المياه والطرق والمدارس.

وثمن الرئيس عون المساعدات الإنسانية التي قدمتها دولة الكويت للبنان، إثر انفجار مرفأ بيروت العام 2020، وتخصيص الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مبلغاً لإعادة إعمار صوامع القمح في المرفأ التي دمرت في ذلك الانفجار.

وذكر أن دولة الكويت أبدت كذلك استعدادها للمساعدة في ملف البنية التحتية والمشاريع الإنمائية في بلاده، من خلال مشاركتها في الاجتماع الذي عقد في واشنطن والمخصص للبنان معرباً عن «التطلع إلى مساهمة دولة الكويت في إعادة الإعمار في لبنان كما كانت دائماً إلى جانبه».

ورداً على سؤال عن الأوضاع اللبنانية الراهنة، أفاد الرئيس عون بأن «المسؤولية التي قبلتها وتحملتها تحتم على أي أمارس دوري كرئيس مؤتمن على الدستور وأحمي بلدي وشعبي، وهي مسؤولية ليست بالسهلة في ظل الظروف التي مر بها لبنان»، مؤكداً أن «هناك آمالاً كبيرة في العهد الجديد وأن العالم ينتظر ويترقب كيف ستمارس الدولة الإصلاحات التي وعدنا دولة بتطبيقها».

وأوضح أن «النظام في لبنان ليس رئاسياً، فالسلطة في يد الحكومة وعلينا رئيساً ورئيس حكومة وأيضاً مجلس النواب حيث نظامنا برلماني ونحتاج إلى التشريع لإقرار القوانين، إن تتعاون جميعاً من أجل مصلحة لبنان وشعبه لإخراجه من الأزمات المتتالية التي عصفت به وإعادة عمل المؤسسات التي تنظم سير العمل في البلد».

وتابع: «نقوم بخطواتنا تدريجياً، وأعتقد أننا حققنا العديد من الخطوات وهو مسار طويل، ولن نتراجع، وأنا